المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن
الرصد ما بعد توزيع المساعدات النقدية

كيف تدعم المساعدات النقدية التي تقدمها المفوضية النازحين اليمنيين المعرضين لخطر المجاعة

نظرة عامة

أبو تالين، 40 عاماً، وهو نازح داخلي وأب لستة أطفال من الملاحيظ ويعيش في مديرية الظاهر في صعدة، يتلقى مساعدات نقدية من المفوضية في صعدة.
© المفوضية

في إطار تدخلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لضمان حصول الأسر اليمنية النازحة الأكثر ضعفاً والمعرضة لخطر المجاعة على الموارد اللازمة لشراء الغذاء والمواد الأساسية الأخرى، قدمت المفوضية في شهر مايو 2021 وحده المساعدة لـ 53,549 أسرة نازحة داخلياً (حوالي 337,464 فرد) **من خلال المساعدات النقدية متعددة الأغراض في 19 محافظة، حيث تم توزيع** أكثر من 10,400,000 دولار أمريكي. تم تقديم هذه المساعدة بفضل الدعم السخي من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عبر صندوق الإغاثة من المجاعة، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق الشيخ ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني الإنساني. تلقى معظم المستفيدين في مايو القسط الثاني في إطار برنامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض الخاص بالمفوضية، والذي يهدف إلى تقديم دعم طويل الأجل بهدف تجنب المجاعة وتعزيز الاعتماد على الذات. تم تسليم قسط ثالث في يوليو. استهدف البرنامج الأسر النازحة داخلياً التي تعيش في 49 مديرية مصنفة على أنها على حافة المجاعة (المرحلة الرابعة أو ما يليها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). تجدر الإشارة إلى أن قاعدة البيانات الموسعة الخاصة بالمفوضية، والتي تستند إلى تقييمات الاحتياجات و تهدف على وجه التحديد إلى تلبية احتياجات النازحين داخلياً، جعلت من الممكن استهداف الأسر التي أصبحت بسبب نزوحها عرضة لخطر الجوع بأربع مرات أكثر من بقية السكان اليمنيين. في هذا الصدد، تم اختيار الأسر المؤهلة استناداً إلى ضعفها الاجتماعي والاقتصادي وخصائصها الديموغرافية وأنماط مخاطر الحماية. تحصل الأسر التي تم اختيارها في شمال وجنوب اليمن على مبلغ نقدي وقدره 122,000 ريال يمني و 141,000 ريال يمني (204 دولار أمريكي و 161 دولار أمريكي) على التوالي، بناءً على قيمة التحويل الشهري لسلة الحد الأدنى للإنفاق لضمان البقاء على قيد الحياة التي حددتها مجموعة العمل الخاصة بالنقد والأسواق في اليمن. تأخذ مجموعة العمل الخاصة بالنقد والأسواق في اليمن في الاعتبار متوسط الاحتياجات الأساسية للأسرة للبقاء على قيد الحياة والتضخم في البلاد. بعد التوزيعات على الأسر المختارة، قامت المفوضية بتنفيذ عملية ثانية للرصد ما بعد التوزيع لفهم أنماط الإنفاق لدى الأسر وتقييم أثر المساعدات النقدية المقدمة لها في مايو. بما أن هؤلاء المستفيدين قد تلقوا مساعدة سابقة في أبريل، فإن التقرير يشتمل أيضاً على تحليل مقارن بين النتائج خلال الشهرين (أبريل ومايو) فيما يتعلق بمعايير الرصد الرئيسية.

هدف الرصد ما بعد التوزيع

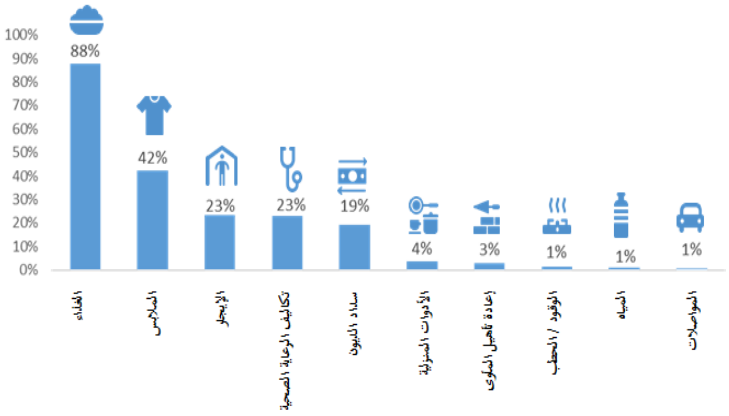

من أجل تقييم أثر المساعدات النقدية على الأسر المختارة وكيف ساهمت المساعدات النقدية في الحد من انعدام الأمن الغذائي لديها، قامت المفوضية، من خلال شريكتها جراند ثورتون، جهة الرصد الخارجي، بتنفيذ عملية الرصد ما بعد التوزيع في الفترة 7 يونيو – 13 يوليو. هدفت العملية إلى تقييم التالي:

- أثر المساعدات النقدية على حالة الأمن الغذائي للأسر وإنفاق الأسر على الغذاء وعلى احتياجاتها الأخرى.
- أثر المساعدات النقدية على استهلاك الغذاء من قبل الأسر.
- آليات التكيف التي تبنتها الأسر قبل الحصول على المساعدات النقدية.
- سلامة وأمن الأسر فيما يتعلق بالوصول إلى مواقع التوزيعات النقدية والأسواق وكذلك السلع والخدمات.
- جودة الخدمة في تقديم المساعدات النقدية من قبل مقدمي الخدمات المالية بالإضافة إلى طريقة التوزيع المفضلة للأسر.

المنهجية

- تم اختيار عينة ضمت 2,343 أسرة من الأسر المستفيدة من المساعدات (1,682 أسرة في الشمال و 661 أسرة في الجنوب) في مواقع المرحلة الرابعة أو ما يليها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي؛ وتم إجراء مقابلات معها لأغراض الرصد ما بعد التوزيع. تمثل العينة حوالي 6٪ من إجمالي عدد الأسر التي حصلت على مساعدات في مايو.

النتائج الرئيسية

تحسن إيجابي عبر جميع المؤشرات الرئيسية مقارنة بشهر أبريل مما يؤكد أن المساعدات النقدية الشهرية المنتظمة والثابتة تساعد الأسر النازحة على تلبية احتياجاتها من الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى ويحد من لجوئها لآليات التكيف الضارة. تظهر النتائج الرئيسية تحسناً واضحاً في درجات استهلاك الغذاء، في حين أن 22٪ فقط من المستجيبين لا يزالون في حاجة ماسة للمساعدة، مما يدل على تحسن بنسبة 61٪ مقارنة بشهر أبريل. أيضاً، تم رصد انخفاض ملحوظ في اللجوء إلى آليات التكيف الضارة، حيث انخفضت نسبة الأسر التي تقوم بإخراج أطفالها من المدرسة من 31٪ إلى 16٪ وانخفضت نسبة الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال من 14٪ إلى 7٪ بين أبريل ومايو.

استخدام المساعدات النقدية

عندما سُئلت عن طريقة إنفاقها للمساعدات النقدية التي حصلت عليها عبر المفوضية (يمكن للأسر اختيار كل ما ينطبق)، **كررت 88٪ من الأسر المستجيبة الغذاء** و 42٪ شراء الملابس و 23٪ دفع الإيجار. مثلت الرعاية الصحية والأدوية إجابة 23٪ من الأسر التي تم إجراء مقابلات معها، فيما كانت إجابة 19٪ منهم سداد الديون.

- بالمقارنة مع نتائج أبريل، استمر المستفيدون في إنفاق الجزء الأكبر من المساعدات النقدية لتغطية احتياجاتهم من الغذاء بينما انخفض الإنفاق على الملابس بشكل كبير، مما يؤكد أن احتفالات العيد ربما تكون قد ساهمت بالفعل في ارتفاع الإنفاق على الملابس المسجل في أبريل (53٪). أيضاً، لوحظ انخفاض في الإنفاق على الإيجار، حيث انخفض من 31٪ في أبريل إلى 23٪ في مايو.

درجة استهلاك الغذاء

أنماط وعادات استهلاك الغذاء من قبل الأسر النازحة داخلياً التي تحصل على مساعدات نقدية

- 30٪ من الأسر سجلت درجة **مقبولة** في استهلاك الغذاء
- 48٪ من الأسر سجلت درجة **حدية** في استهلاك الغذاء (نقطة الوسط)
- 22٪ من الأسر سجلت درجة **ضعيفة** في استهلاك الغذاء (غير مقبولة)

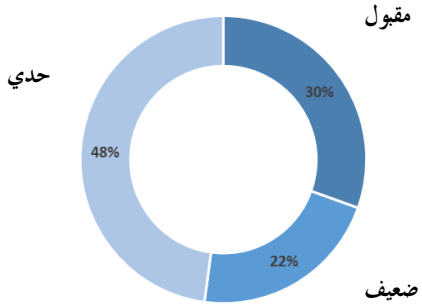

بالمقارنة بين أبريل ومايو، كان هناك تغير كبير في درجة استهلاك الغذاء من قبل المستفيدين: انخفضت النسبة المئوية للأسر التي أبلغت عن ضعف استهلاك الغذاء بنسبة 61٪، مصحوبة بزيادة قدرها 50٪ للأسر التي أبلغت عن درجة مقبولة في استهلاك الغذاء وزيادة بنسبة 100٪ للأسر التي أبلغت عن درجة حدية في استهلاك الغذاء.

تؤكد هذه النتيجة إلى حد كبير أن المساعدات النقدية المنتظمة تساهم بشكل كبير في تحسين التنوع الغذائي واستهلاك الغذاء لأنها تتيح للمستفيدين ليس فقط استهلاك الغذاء المفضل لديهم بل المزيد من الأطعمة المغذية. سيؤدي ذلك على المدى القريب والطويل إلى تخفيف مخاطر المجاعة على الأسر بالإضافة إلى مساعدتها على تحسين قدرتها على التكيف.

معلومات عن الأمن الغذائي ونقص الموارد لشراء الغذاء

كم مرة اضطرت أسرتك إلى الاعتماد على خيارات غذاء أقل تفضيلاً وأقل تكلفة؟

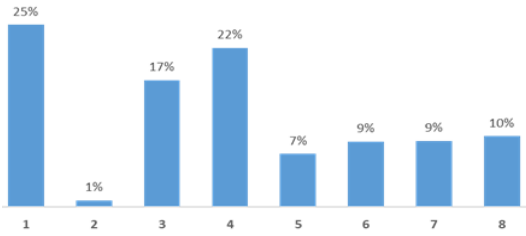

عدد المرات في الأسبوع

حدث انخفاض بنسبة 38٪ فيما يتعلق بالأسر التي اضطرت إلى الاعتماد على غذاء أقل تفضيلاً أكثر من خمس مرات خلال الأسبوع (56٪ في أبريل إلى 35٪ في مايو) وتحسن بنسبة 92٪ فيما يتعلق بالأسر القادرة على شراء الغذاء الذي تفضله والاعتماد عليه (13٪ في مايو و 25٪ في أبريل).

كم مرة اضطرت أسرتك إلى تقليص عدد الوجبات في اليوم؟

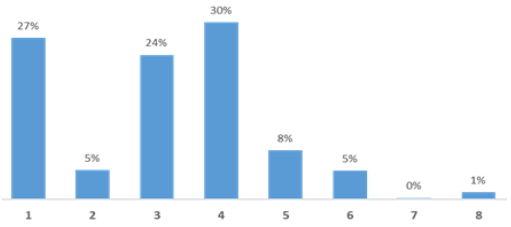

أشار 27٪ من المستجيبين إلى أنهم لم يضطروا إلى تقليص عدد الوجبات خلال اليوم، في حين ذكر 73٪ أنهم اضطروا إلى تقليص عدد الوجبات مرة واحدة على الأقل في اليوم. يمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 30٪ في عدد الأسر المستجيبة التي لم تضطر إلى تقليص عدد الوجبات في اليوم مقارنة بشهر أبريل وزيادة بنسبة 17٪ في عدد الأسر التي اضطرت لتقليص عدد الوجبات مرة واحدة على الأقل في اليوم.

أثر المساعدات على تلبية الاحتياجات الأساسية

بين أبريل ومايو، فقط 6٪ من الأسر أفادت أن المساعدات أعانتهم على تلبية أكثر من نصف احتياجاتها الأساسية (من 11٪ إلى 6٪ في مايو)، بينما أشار **61٪ من المستجيبين** (انخفاض بنسبة 2٪ مقارنة بشهر أبريل) **إلا أنهم كانوا قادرين على تلبية أقل من نصف احتياجاتهم الأساسية، وزيادة في عدد الذين ذكروا بأنهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم على الإطلاق (من 24٪ في أبريل إلى 31٪ في مايو)**. من المحتمل أن هذه النتائج تأثرت بسبب التضخم وأسعار الصرف المتقلبة (أشار 94٪ من المستجيبين إلى ارتفاع الأسعار خلال الأسابيع الأربعة الماضية كما هو موضح أكثر في أسفل هذه الوثيقة). تؤكد النتائج مجدداً على الأثر الشديد للنزوح الناجم عن النزاع على قدرة الأسر على تغطية نفقاتها.

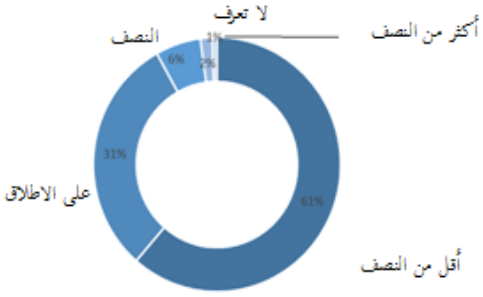

هل أدت المساعدات النقدية المقدمة من المفوضية إلى ...

تحسين ظروفك المعيشية؟

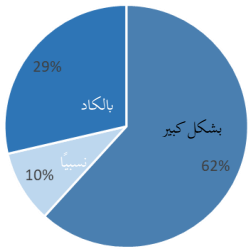

تقليل العبء المالي على أسرتك؟

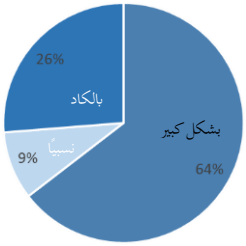

تقليل مشاعر التوتر؟

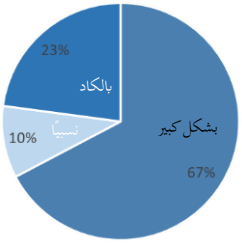

على الرغم من أن معظم المستجيبين لا يزالون يكافحون لتغطية نفقاتهم، **إلا أن ثلثي المستجيبين أشاروا إلى أن المساعدات النقدية تحدث فرقاً في حياتهم** وفي قدرتهم على مواجهة ضغوط النزوح وعدم القدرة على إعالة أنفسهم.

آليات التكيف

هناك انخفاض واضح وكبير في جميع المؤشرات المتعلقة باللجوء إلى آليات التكيف الضارة، حيث بلغ الانخفاض أقل من 50٪. هذا الأمر يبرز الأثر الإيجابي للمساعدات النقدية على قدرة الأسر على التكيف دون الاضطرار إلى اللجوء إلى آليات التكيف الضارة. عندما تم توجيه سؤال عن تدابير التكيف التي اتخذها أفراد الأسرة في الأسابيع الأربعة الماضية قبل استلام المساعدة النقدية من المفوضية للتغلب على نقص الغذاء، **أفاد 86٪ أنه كان عليهم خفض الإنفاق العام على المياه أو النظافة أو الصحة أو التعليم، وأفاد 80٪ أنهم اضطروا إلى خفض الإنفاق على الرعاية الصحية، بينما اضطر 58٪ لاقتراض المال**. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أنه أقل من الشهر السابق، فإن 16٪ من الأسر لا تزال مضطرة إلى الامتناع عن إرسال الأطفال إلى المدارس، فيما اضطرت 7٪ إلى الانخراط في عمالة الأطفال، في حين اضطرت 2٪ إلى التسول.

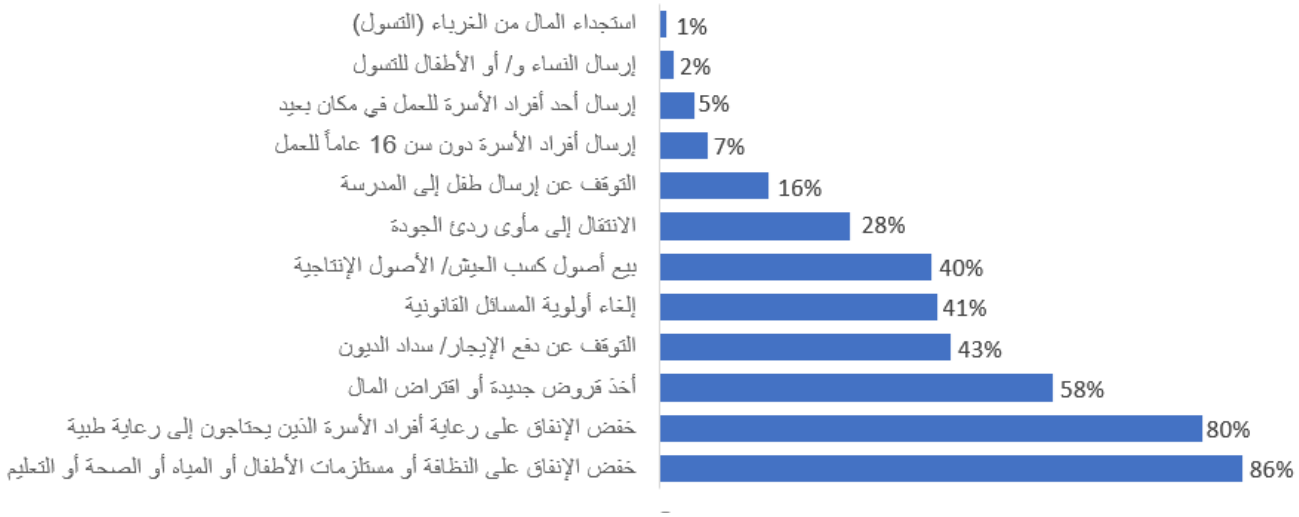

استلام وإدارة المساعدات النقدية

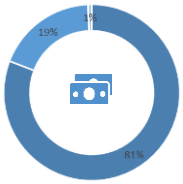

أعربت 81٪ من الأسر عن الرضى الكبير عن المبلغ الذي استلمته، بينما أعربت 19٪ عن الرضى و 3٪ فقط عن عدم الرضى.

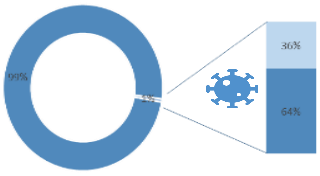

ذكر 99٪ من المستجيبين أنهم شعروا بالأمان أثناء استلام المساعدات النقدية. ذكر 1٪ فقط أنهم شعروا بعدم الأمان أثناء استلام المساعدات النقدية. من بين هؤلاء الذين شعروا بعدم الأمان الذين شكلوا نسبة 1٪، أكد 36٪ منهم أنهم كانوا يخشون التعرض للإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). بالتالي، فإن الشعور بالأمان يرتبط بشكل وثيق بالتزام الشركاء ببروتوكولات كوفيد-19 في مواقع التوزيع.

أين تم إنفاق المساعدة النقدية؟

أنفق 85٪ من المستجيبين المساعدة في الأسواق المحلية و 15٪ في المتاجر المحلية و 6٪ في محلات السوبر ماركت. نظراً لانتظام المساعدة النقدية، أصبحت المتاجر المحلية أكثر قدرة على تخزين ما يكفي من السلع لشرائها من قبل الأسر. نتيجة لذلك، فإنه لن يعد يتعين على الأسر المستفيدة الانتقال لمسافات طويلة أو الشراء من محلات السوبر ماركت، مما يؤكد الأثر الإيجابي المباشر للمساعدات النقدية على تعزيز الأعمال التجارية المحلية والحفاظ على الأسواق المحلية.

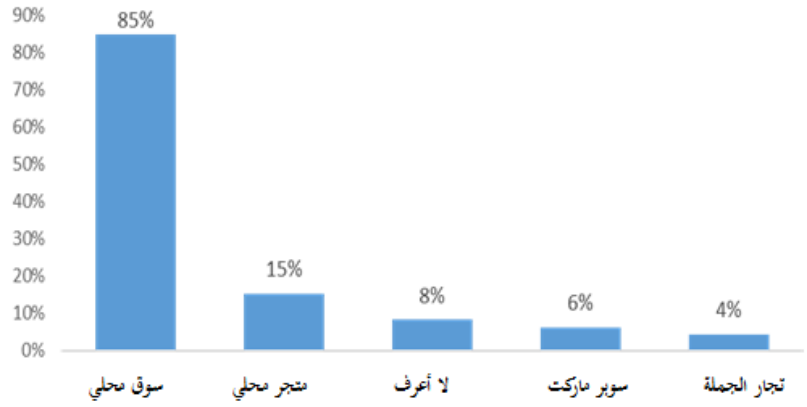

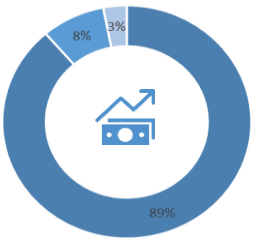

أشار 94٪ من المستجيبين إلى ارتفاع الأسعار في الأسابيع الأربعة الماضية. قد يفسر هذا سبب ذكر 92٪ من المستجيبين (5٪ أعلى من أبريل) عدم تمكنهم من تلبية نصف أو كامل احتياجاتهم الأساسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

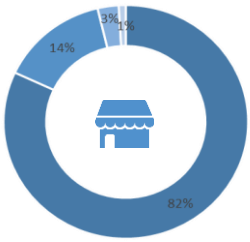

وجد 83٪ من المستجيبين كل ما يحتاجون إليه في السوق المحلي، بينما وجد 11٪ معظم ما يحتاجون إليه. أفاد 5٪ فقط عن عدم قدرتهم على العثور على ما كانوا يبحثون عنه. هذا يدل على أن الأسواق المحلية تتيح خيارات كافية للأسر النازحة للاستجابة لاحتياجاتها الأكثر إلحاحاً، بما في ذلك الغذاء. يبقى الغذاء متوفراً ولكن ليس بأسعار يمكن تحملها من قبل الكثيرين في اليمن، ولا سيما النازحين داخلياً.

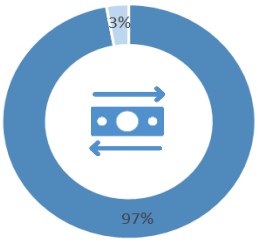

لم يواجه 98٪ من المستجيبين أي مشاكل تتعلق بالأمن أو الوصول أو السلامة أثناء إنفاقهم المساعدات في الأسواق والمحلات التجارية المحلية.

توزيع المستجيبين

من بين المستجيبين الذين بلغ عددهم 2,343، كان 743 من مأرب و 430 من الحديدة (حوالي 50٪ من إجمالي عدد المستجيبين) وهما المحافظتان اللتان سُجلت فيهما أعلى معدلات النزوح. إجمالاً، كان 72٪ من المستجيبين يعيشون في شمال اليمن و 28٪ في جنوب اليمن.

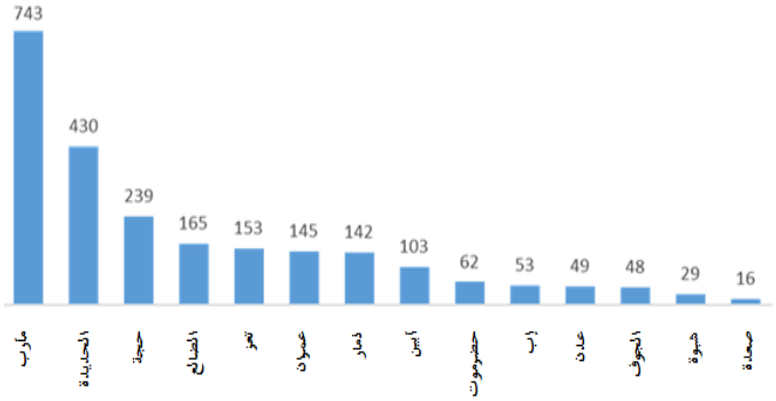

المستجيبين حسب النوع

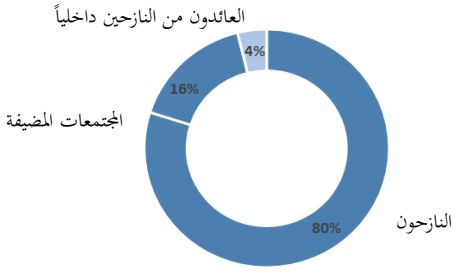

العمر والجنس

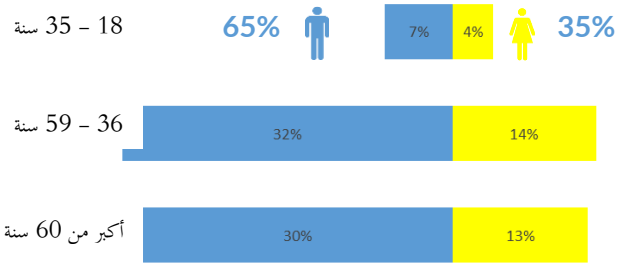

اتخاذ القرار في الأسرة

ذكر **99٪** من المستجيبين أنه ليس لديهم أي خلاف داخل الأسرة حول كيفية إنفاق المساعدات النقدية المستلمة من المفوضية.

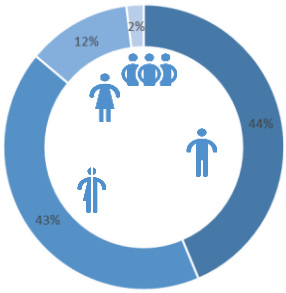

لوحظ انخفاض طفيف في مشاركة المرأة في اتخاذ القرار مقارنة بنتائج أبريل. ذكر **44٪** من المستجيبين إجمالاً أن رب الأسرة الرجل هو من يقرر كيفية إنفاق المساعدة النقدية، بينما قال **43٪** إنه قرار مشترك، في حين ذكر **12٪** أنه قرار ربة الأسرة. أما نسبة **2٪** المتبقية فتتألف من خيارات أخرى (الأب، والدة الزوج، مقدم الرعاية، وما إلى ذلك). إجمالاً، **تم اتخاذ أكثر من**

تفضيل المساعدة المستقبلية

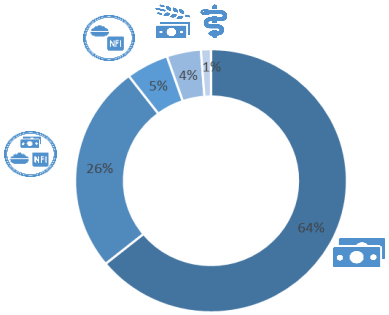

فيما يتعلق بالمساعدات المستقبلية والطريقة المفضلة، أشار 72٪ من المستجيبين إلى أنهم يفضلون تلقي المساعدة على شكل مساعدات نقدية مقارنة مع 64٪ في أبريل، مما يؤكد على أن المساعدة النقدية تظل الطريقة المفضلة لمساعدة النازحين داخلياً. ذكر 22٪ فقط أنهم يفضلون مزيجاً من المساعدات النقدية والعينية، في حين قال 4٪ أنهم يفضلون المساعدات العينية (المواد الغذائية أو غير الغذائية). أشار 1٪ إلى أنهم يفضلون الحصول على المساعدة من خلال تأمين فرص كسب العيش، فيما أشار 1٪ إلى الرعاية

الرضا والتسليم المناسب للمساعدات من قبل مقدمي الخدمات

الإخطار بالأهلية – الرسائل القصيرة

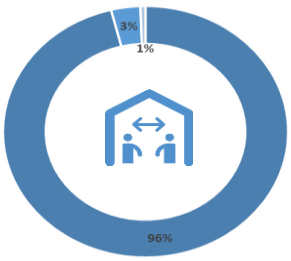

ذكر 96٪ من المستجيبين أنهم راضون عن الخدمة التي تلقوها في البنك.

التحديد من قبل مزود الخدمات المالية

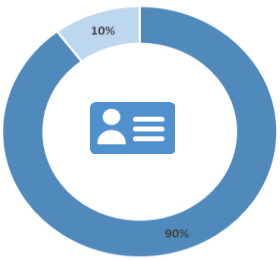

لم يواجه 90٪ من المستجيبين أي مشكلة في تحديد هويتهم عند نقطة صرف المساعدات النقدية. أبلغ 10٪ عن مشاكل تتعلق ببطاقات الهوية الخاصة بهم في البنك (بشكل أساسي لا تتطابق مع القائمة التي قدمتها المفوضية إلى البنك أو تحتوي على معلومات

جودة الخدمات من قبل مزود الخدمات

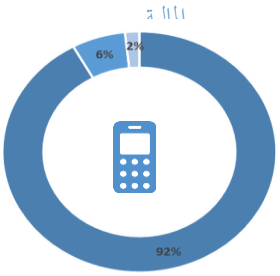

لم تُلاحظ أي تغييرات كبيرة في هذا المجال. **تلقت 92٪ من الأسر رسالة نصية قصيرة (حوالة) في الموعد المحدد لإبلاغها بأهليتها للحصول على المساعدة النقدية،** بينما تلقت 2٪ رسائل نصية قصيرة في وقت متأخر، في حين أبلغت 6٪ من الأسر عن عدم استلامها لرسائل نصية قصيرة واضطرت إلى الاعتماد على المراكز المجتمعية

شكر خاص للجهات المانحة

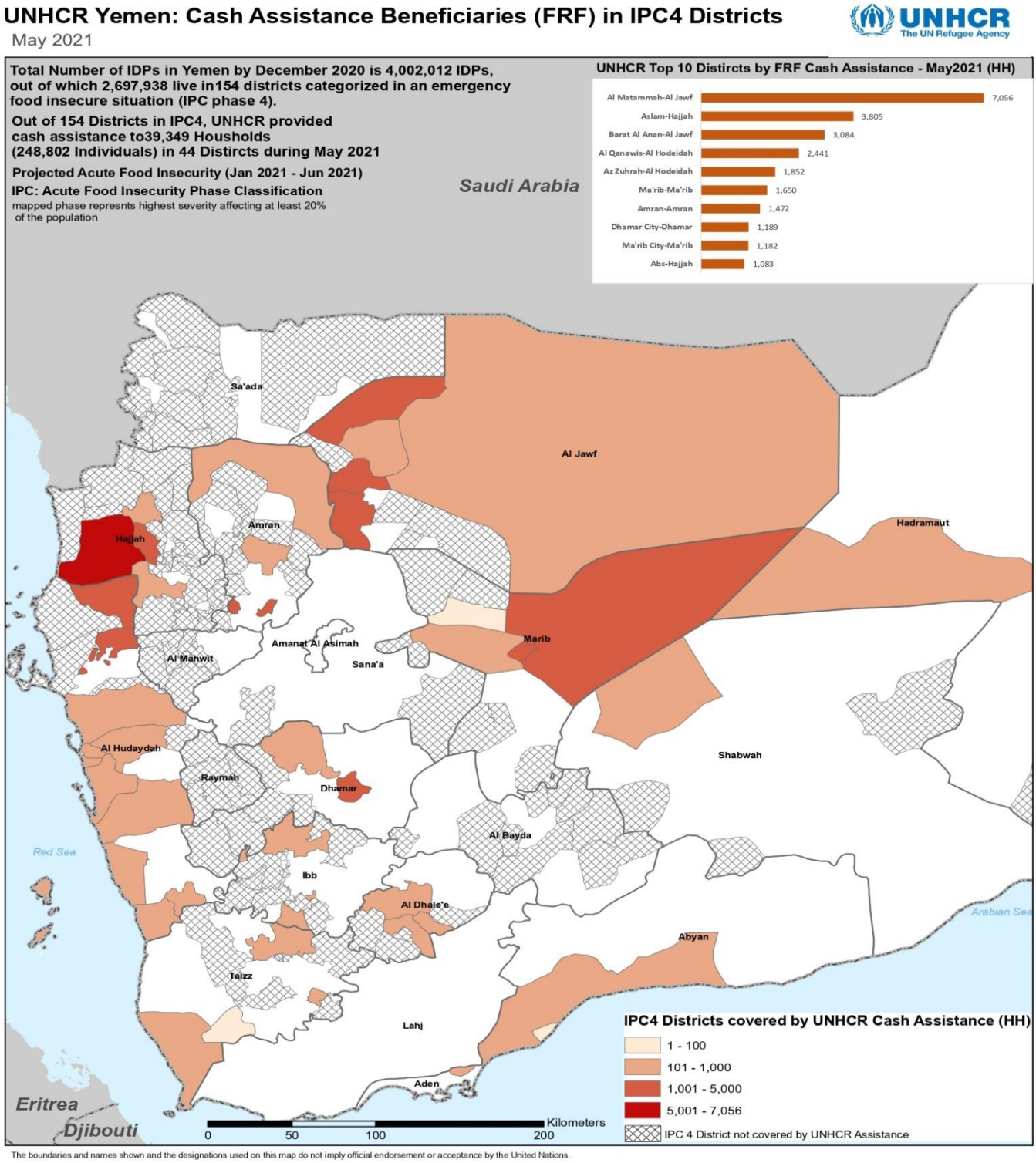

تعرب المفوضـية عن امتنانها للدعم الذي قدمته الجهات المانحة الرئيسـية للتدخلات النقدية في اليمن في عام 2021: **الولايات المتحدة الأمريكية | المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من خلال صندوق الإغاثة من المجاعة | صندوق الشيخ ثاني بن عبدالله بن ثاني آل ثاني الإنساني.**